

أسلوبية التكوين القصريّ بفاعلية (إنّما) دراسة إبستيمولوجية في دلالة البنية القصريّة في الصّحيفة السّجّاديّة

م. عماد جبّار كاظم
جامعة واسط - كئيّة الآداب

المقدّمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنام محمّد وآله الطّاهرين الكرام،
أما بعد:

قد نقرب من الحقيقة وبعض شبيئاتها، وقد لا،... ونحن نسير في افتنانٍ خاصّ
لقنوت تعبيرٍ استنشقت من رحيق العبادة، وتكوّنت عبر سياقات الحضور الإيمانيّ،
بأفقيّات القصد الإبلاغي في الأدب الدّعائيّ.

وهذه مقارنة في التّوجيه الدّلاليّ والتّحليل المعنويّ لمبادئ رؤية الأسلوب القصريّ،
وجماليّات فنّه في الصّحيفة السّجّاديّة، قد حددت سياقات الأسلوب في مقاماته
الخطابيّة الافتراضيّة، تبعاً لمنهج قائم على قراءة تأملٍ في مقولة المرجعيّات المعرفيّة
لإبستيمولوجيّة الخطاب الإبداعيّ.

فاعلية (إنّما) في البنية القصريّة

يعمل الاستعمال القصدي للحرف (إنّما) على تنفيذ النّاتج الحصريّ، وإنشاء دلالته
التقيديّة بالتّفاعل الوظيفي في الجملة، ويضفي على تركيبها السّمة الأسلوبية
بالمواضع الجماليّة التي أنّق عليها البلاغيّون.

فهي - وأعني هذه السبيل - القالب الأسلوبيّ الثالث الذي أثمره الاستقراء والتتبع لرصد التركيب الدلاليّ الفنيّ والجماليّ.

ولنا في البدء القول؛ بياناً: إنّ الحرف (إنّما)، عبارة عن أداة مركّبة من حرفين: (إنّ) المشدّدة الثّقيلة المؤكّدة للنسبة الإسناديّة في الإثبات، و(ما) الزائدة، أو الكافّة في عرف النحويّين⁽¹⁾، وقد كان من هذه الملازمة بين جزأها أن تُحدث تغييراً في الوظيفة التي كانت تؤدّيها (إنّ) منفردة؛ لأنّ الكلمتين قبل التركيب كان لكلّ منهما معنى على حدة، ولما رُكبتا أصبح لهما معنى جديد، إذ تغيّرت دلالتهما على التوكيد من كونه توكيداً مخفّفاً إلى توكيد مشدّد⁽²⁾.

على أنّ في دلالة التركيب الحرفيّ وسمّة الكفّ التي احتوتها (ما) - مذاهب وآراء⁽³⁾. لقد صبغ الخلاف النحويّ في (ما) من (إنّما) توجيهات البلاغيّين، وعدّها من أساليب القصر⁽⁴⁾، في كونها اسماً مبهماً بمنزلة ضمير الشّأن، أو حرفاً زائداً كافاً لما قبله عن العمل، أو بقائها على معناها الحرفيّ في النفي، واتّفاق الجمهور على وظيفتها في إلغاء عمل (إنّ)، وزال اختصاصها بالأسماء، وتهيأتها في الدخول على الجمل الفعلية⁽⁵⁾.

وهو الأمر الذي يفسح لها حرية الأداء الوظيفي في الأسلوب، يقول السيوطي (ت911هـ): ((ما " المذكورة زائدة كافّة عن العمل، مهياة لدخول هذه الأحرف على الجمل، هذا هو الرأي المعروف، وزعم ابن دُرستويه، وبعض الكوفيّين أنّها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير المجهول لما فيها من التّفخيم، والجملة التي بعدها في موضع الخبر، ومفسّرة لها كالتي بعد ضمير الشّأن، ورد بأنّها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشّأن.

وزعم أبو عليّ الفارسي: أنّها نافية، واستدلّ بأنّها أفادت معها الحصر نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾⁽⁶⁾ كإفادة النفي والإثبات ب (إلا) وما ذكره من إفادتها الحصر قول الأكثرين، وأنكره طائفة يسيرة منهم: أبو حيان...))⁽⁷⁾.

فاتفاق جمهور النحويين في إعرابها، والبلاغيين في أسلوبها على إفادتها الحصر، ودلالاتها عليه، وإنها كافة ليس غير ذلك. وكونها ضمير شأن أو ما بمنزلة عند بعض القدماء على وجاهته وتأييده في الدراسات الحديثة عند الجواربي⁽⁸⁾، مثلاً - فيه نظر؛ بمقاييس النحويين.

أما زعم⁽⁹⁾ أبي علي الفارسي، وبعض الأصوليين والبيانين، واستدلاله بمقياس التمثيل في أفادتها الحصر من أنها نافية، فهو منطلق من معنى القصر، ومفهومه المعنوي في الإثبات، والنفي التي تقوم عليها جدلية البنية القصرية في الاستعمال الحرفي لـ (إنما)؛ بوصفها كلمة واحدة أفرغت في قالب جديد، هو معناها الوضعي في التركيب. بيد أنه الاتفاق والإجماع في دلالتها على القصر، فهي ليست - أعني: (ما) - للنفي، فقد جاء في حاشية الصبان: ((إن ما هذه نافية أصالة لكن انسلخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها))⁽¹⁰⁾.

وفي المسألة، أيضاً، رأي آخر، يقول بهاء الدين السبكي (ت773هـ): ((ما" كافة... إذ لو كانت باقية على النفي لما كان حرف النفي معها محذوفاً والحق في ذلك أن الإمام (يعني: أبا علي الفارسي) لم يرد إلا أن (ما) أصلها إذا لم تكن شيئاً من الأقسام المعروفة للنفي، و(إن) وضعها الإثبات والطالب إن الحرفين إذا ركبا وصارا لمعنى آخر يلاحظ في المعنى التركيبي معنى كل واحد منفرداً، فلما كانت (ما) التي ليست لشيء من الأقسام المعروفة في الأصل النفي، و(إن) للإثبات قصد عند التركيب المحافظة عليهما، فلم يكن تواردهما على شيء واحد ولم يكن حرف النفي للمذكور فتعين عكسه...))، إلى أن قال: ((وقول النحاة إن (ما) كافة لا ينافي هذا لأن الكفّ حكم لفظي لا ينافي أن يقارنه حكم معنوي...))⁽¹¹⁾. وهو النفي بالمفهوم لا بدلالة اللفظ، وفصاحة التركيب في المنطوق.

إن مرجعية السبكي في توجيه المسألة تقوم على قوام التركيب في المنطوق، ودلالته المفهومية الإضافية، ف (ما) عنده كافة، والكفّ: لفظي ومعنوي، فالأول: يخرج (إن) من اختصاصها بالذي دخلت عليه بالمعنى الصناعي النحوي، وحرثتها في الدخول

على الجمل عموماً. أمّا الثّاني، فهو المفهوم الإضافي الذي تدلّ عليه (ما) لا بصراحة التّركيب الحرفي، وإنّما بدلالة الأسلوب الكلّي على النّفي في المفهوم. ومن هنا ندرك علّة الاختلاف في (ما) من (إنّما)، وإفادة القصر بها، وإثبات الجمهور له، وعدمه عند بعضهم، وقول الإفاداة بالمنطوق أو بالمفهوم⁽¹²⁾؛ ذلك أنّ الجملة وتركيبها في بنية أسلوب القصر تستدعي وجود ((قضيتين إثباتاً ونفيّاً فالتّحقيق أنّ القصر لا يسمّى منطوقاً ولا مفهوماً بل كلّه منطوقاً .. وتارة بعضه منطوقاً وبعضه مفهوماً فإن كان بـ (إنّما)، فهو إثبات للمذكور بالمنطوق ونفي لغيره بالمفهوم نحو: إنّما زيد قائم، فإثبات القيام لزيد منطوق، ونفيه عن غيره مفهوماً...))⁽¹³⁾.

فالأداة (إنّما) تحقّق دالتين عند تنفيذ سلوكها التّركيبي في الخطاب، وهي الدّلالة الظّاهرية أو الّتي نفهمها من المنطوق التّركيبي، والأخرى الدّلالة الباطنية أو المفهومية، الّتي توحى بها الجملة، وتشير إليها بقرائن السّياق والأحوال المقاميّة؛ ذلك أنّ نظم التّراكيب من جهة الدّلالة والمعنى على ضربين، كما يقول عبد القاهر الجرجاني: ((ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وضرب آخر لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه من اللغة...))⁽¹⁴⁾.

والضّرب الثّاني: في بعض من التّحليل - في تصوّري - هو الدّلالة المفهوميّة الّتي يبعثها الأسلوب القصريّ في (إنّما)، ليست على إطلاقها؛ لأنّها على أنواع، والمقصود منها دلالة المخالفة الّتي تعني: كون الحكم فيها مخالفاً للحكم الموجود في المنطوق⁽¹⁵⁾.

وقد استند الجمهور في إثبات القصر لـ (إنّما) إلى جملة من أمور: لفظيّة ودلاليّة⁽¹⁶⁾ - تقدّم ذكر بعضها - ومنها: تضمّنها معنى (ما وإلا)، وقراءة النّصب في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾⁽¹⁷⁾، قال السيوطي (ت911هـ): ((استدل مثبتوه بأمور منها: بالنّصب؛ ومعناه: ما حرم عليكم إلا الميتة؛ لأنّه المطابق في المعنى لقراءة الرفع، فإنّها للقصر، فكذا قراءة النّصب، والأصل

استواء معنى القراءتين))⁽¹⁸⁾. ومنها: أن (إنّ) للإثبات و(ما) للنفي، فلا بدّ من أن يحصل القصر، للجمع بين النفي والإثبات لكن تعقّب بأنّ (ما) كافّة، لا نافية، وقد تقدّم تفسير بهاء الدين السبكيّ لذلك، ورأيه في دلالة الكفاف الصناعيّ والمعنويّ لـ(ما). ومنها: أنّ (إنّ) لتأكيد الإسناد و(ما) كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادا القصر؛ ((لأنّ القصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد))⁽¹⁹⁾، ورُدّ بأنّه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر، لأفاد في نحو: إنّ زيدا لقائم، وأجيب بأنّ المراد أنّه لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [سورة الأحقاف: 23]، و﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [سورة هود: 33]. ومنها: صحّة انفصال الضمير بعدها كقولنا: إنّما يذهب زيد، وكقول الفرزدق⁽²⁰⁾:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارِ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي [الطويل]

لقد رصد البلاغيّون جمالية أساليب (إنّما) الخطابية ومواطن استعمالها، وسياقات الاقتضاء الدلاليّ الذي تتقدّم فيه، في إدراك حالة المتلقّي بمعرفة الأمور وتعقلّها، وعلاقتها الدلالية بين عناصر البنية القصرية، والتركيب المكاني لعنصريّ التخصيص في تشكيلات التراكيب، فضلاً عن الفروق الأسلوبية بين كلّ طريق وأخرى، والمزايا الدلالية التي تشعّ بها عنها، وعلى أصل القانون البلاغيّ، أو الخروج عنه بالتأويل لمقاربة الأسس التوجيهية في مقولة مقتضى الظاهر أو على خلاف مقتضى ذلك⁽²¹⁾.

فهذا شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني يذكر ((أن موضوع (إنّما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة...))⁽²²⁾ ثم يوضّح الإجراء الخطابي فيقول: ((أنتك تقول للرجل: إنّما هو أخوك، وإنّما هو صاحبك القديم، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقرّ به، إلا أنّك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حقّ الأخ وحرمة الصاحب...، ومن التنزيل قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾⁽²³⁾...، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا﴾⁽²⁴⁾ كلّ ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم وذلك أنّ كلّ عاقل يعلم أنّه لا تكون استجابة إلا ممّن يسمع ويعقل ما يقال له ويدعى إليه وأن

من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب وكذلك معلوم أنّ الإنذار إنّما يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة فأما الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد، فهذا مثال ما الخبر فيه خبر بأمر يعلمه المخاطب ولا ينكره بحال))⁽²⁵⁾، قال: ((وأما مثال ما ينزل هذه المنزلة فكقوله:

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِّنَ اللَّـهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ

[مدور الخفيف]

ادّعى في كون الممدوح بهذه الصفة أنّه أمر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدعوا في الأوصاف التي يذكرون بها الممدوحين أنّها ثابتة لهم، وأنهم قد شهرها بها وأنهم لم يصفوا إلا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه أحد ...، ومثله قولهم: إنّما هو أسد، وإنّما هو نار، وإنّما هو سيف صارم، إذا أدخلوا (إنّما) جعلوا في حكم الظاهر المعلوم الذي لا ينكر ولا يدفع ولا يخفى...) ⁽²⁶⁾؛ إذ إنّهُ ((لا يقع بعد إنّما إلا شيء كان معلوماً للسامع من قبل أن ينتهي إليه...))⁽²⁷⁾.

ثمّ يوضّح أكثر دلالة الأسلوب - بالالتزام - في المفهومية، وكيفية تعقّل الدلالة الثانية من خلال البنية التي تؤدّيها الجملة بأسلوب القصر، قال: ((اعلم أنّها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره، فإذا قلت: إنّما جاءني زيد عقل منه أنك أردت أن تتفني أن يكون الجائي غيره فمعنى الكلام معها شبيه بالمعنى في قولك: جاءني زيد لا عمرو إلا أنّ لها مزية، وهي أنّك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة وفي حال واحدة وليس كذلك الأمر في جاءني زيد لا عمرو، فإنك تعقلهما في حالين))⁽²⁸⁾، وتعقّل الحكمين على نقضهما معا أوثق، وأدلّ من أوّل الأمر على أنّ المراد بالكلام هو الحصر⁽²⁹⁾، وأضاف أنّ لها مزية ثانية، وهي أنّها تجعل الأمر ظاهراً في أنّ الجائي زيد، ولا يكون هذا الظهور في غيرها من الأساليب الأخرى⁽³⁰⁾، ممّا يدلّ على تفرد المعنوي، ودقّتها في القصد الإبلاغي.

على أنّ جمال أسلوبها بكمالها في دلالة التعريض⁽³¹⁾ إذ تتجلى به فنية الأسلوب وإبداعه، وإعرابه عن قضية التخصيص في منطوق التركيب، ودلالة مفهومه التخالفية بالالتزام اللفظي، وهيأة الجملة.

وهي في السياق ذلك، توصف بكونها وسيلة مؤدبة ومؤثرة في آن واحد ((فضلاً عن إيجازها أما أنّها مؤدبة، فلأنّها تصل إلى الغرض من غير أن تذكر الطرف المقابل، ومؤثرة من ناحية أنك توحى بأنّ ترك التصريح بما يخالف ما أثبتته هو من الوضوح بمكان، كما أن الاكتفاء بالمثبت يوحي أحياناً بأنّه لا يليق أن يوازن بين ما أثبت وما نفي))⁽³²⁾، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت474هـ): ((اعلم أنّك إذا استقرت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، نحو أنا نعلم أنّ ليس الغرض من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾⁽³³⁾ أن يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن أن يذم الكفار وأن يقال: إنّهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذئ عقل وإنكم إن طمعت منهم في أن ينظروا ويتذكروا كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّن يَخْشَاهَا﴾⁽³⁴⁾ وقوله عز اسمه: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾⁽³⁵⁾ المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فهو كأنه ليس له أذن تسمع وقلب يعقل، فالإنذار معه كلا إنذار...))⁽³⁶⁾.

ثم يتعجب من روعة أسلوبها، وجمال بلاغتها، فيقول: ((إنّ العجب في أنّ هذا التعريض الذي ذكرت لك لا يحصل من دون (إنما) فلو قلت: يتذكر أولو الألباب. لم يدلّ على ما دلّ عليه في الآية، وإن كان الكلام لم يتغير في نفسه وليس إلا أنّه ليس فيه (إنما)؛...))⁽³⁷⁾.

ف (إنما) هي قرينة مجريات الخطاب الفني البلاغي في أسلوبية القصر، وبيان جدليته التناقضية، في النفي الضمني والتصريح بالإثبات، غاية إنتاجية التعريض، قال: ((والسبب في ذلك أنّ هذا التعريض إنّما وقع بأن كان من شأن (إنما) أن تضمّن الكلام معنى النفي من بعد الإثبات، والتصريح بامتناع التذكر ممن لا يعقل وإذا

أسقطت من الكلام فقيل يتذكر أولو الألباب كان مجرد وصف لأولي الألباب بأنهم يتذكرون ولم يكن فيه معنى نفي للتذكر عن ليس منهم ومحال أن يقع تعرض لشيء ليس له في الكلام ذكر ولا فيه دليل عليه فالتعريض بمثل هذا أعني بأن يقول: يتذكر أولو الألباب، بإسقاط (إنما) يقع إذن إن وقع بمدح إنسان بالتيقظ وبأنه فعل ما فعل وتنبه لما تنبه له لعقله ولحسن تمييزه كما يقال: كذلك يفعل العاقل وهكذا يفعل الكريم))⁽³⁸⁾.

ثمّ يشير إلى دقّة استخدامهما، وغموض أسلوبها، ويقيس على المتقدّم من إدراك معرفتها، فيقول: ((إنها قد تدخل في الشيء على أن يخيل فيه المتكلّم أنّه معلوم ويدعي أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع،...))⁽³⁹⁾. ويضرب مثلاً في حكاية اليهود في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾⁽⁴⁰⁾، قال: ((دخلت (إنما) لتدلّ على أنهم حين ادعوا لأنفسهم أنهم مصلحون أظهروا أنهم يدعون من ذلك أمراً ظاهراً معلوماً وكذلك أكد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم فجمع بين ألا الذي هو للتنبيه وبين إن الذي هو للتأكيد فقال: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾⁽⁴¹⁾))⁽⁴²⁾.

وليس لي بعد ما ذكر ومحاكاة الأساليب بتحليلاتها إلاّ أن أسير على هدي من دلالاته، وسبيل أسلوبه في استتطاق أسلوب القصر بفاعلية (إنما)، واستكناه ما يدلّ عليه نفيًا وإثباتًا في جدل التركيب؛ استنشاقاً لروح جماله، وسرّ روعته، وسحر إبداعه، ومدّيات توافقه في نصوص الصّحيفة السّجّاديّة، أصالةً، أو عدولاً عنه بالتأويل.

على أنّي ليس لي أن أترك القول في أنّ التعريض ((معنى يفهم من غرض الكلام وجانبه، ويستشف من أطراف المعاني المباشرة بمعرفة السّياق وقرائن أحواله... وما يفيض به التركيب من معان جانبية وإشارات وإيماءات...))⁽⁴³⁾ وهو غير منحصر في أسلوب القصر بـ (إنما) دون سواها، بيد أنّ الأمر في كلّ يمكن أن يقال: أكثرّي لا كلّّي؛ لأنّ المعاني البلاغيّة أكثر من أن تُحصى⁽⁴⁴⁾.

وكذا الفروق الدلالية في التراكيب التي تستعمل فيها (إنّما)، وخصائص كلّ من الجملة الاسميّة والفعلية، والترتيب الأفقي الذي يتّخذها عناصر البنية القصريّة. ف (المقصور) هو ما يلي الأداة في نسج البيان القصري بعد الأداة (إنّما) مباشرة، أمّا (المقصور عليه)، فهو ما يجب أن يكون مؤخراً عنها.

وهذا له مداه في معرفة جماليات الدلالة، وإشراقاتها المعنوية إذ إنّه يعتمد على نمطي البنية القصريّة وهما: المواضع اللغويّة في الاستخدام الحرفي في التّركيب لـ (إنّما)، والدّوق الفني - وأكبر به من مستوى - في معرفة التّقديم والتّأخير، وتحديد مكونات الجملة في منحى أسلوبيّة القصر وفحوى الخطاب.

وما يعيننا ممّا تقدّم مجريات ذلك الاستعمال القصديّ الذي يصوغه حكيم عالم كالإمام السّجاد "عليه السلام" في التّعبير الفنّي بنوعية الجنس الدّعائي في أسلوبيّة القصر باستخدام (إنّما)، وهو مقبل على معبوده، متوجّه إلى حبيبه - سبحانه - في حضوره النّفسي وارتباطه الوجداني من جانب، وقدرة التّمثيل النّصي في الظهور الخارجي للإعلام والإفادة منه في الامتداد الزماني على مساحات الحياة الإنسانية من جانب آخر.

إنّ في الصحيفة السّجّادية مؤدّى دلاليّاً، وقصداً إبلاغياً في فاعلية (إنّما) على قلّة وروده ينسجم واستخدامه الأمثل في تكيف الطّابع الأصوليّ في التّعبير ونهاية المعنى في عملية الخلق الجماليّ والإبداع الفنّي، وهو (المنشئ) في سياقات ساحة القدس الأرحب؛ لإنشاء الدّعاء في ألوانه الأسلوبيّة، ونفحاته الحركية في السير الطّلبي والسلوك العباديّ.

وقد أضيء لي وأنا استقري نصوص الصّحيفة السّجّادية في سبيل اقتناص دلالة القصر بآليات وضعيّة (إنّما)، وفعاليتها في التكوين القصري - أنّ تراكيبها التي وردت في مواطن ثمانية⁽⁴⁵⁾ فحسب، جاءت على مظهرين: الأوّل: إلهي في أكثره؛ لمناسبة في تقديس وتنزيهه...، والثّاني: إنساني في أقلّه؛ لاستعطاف أو تحقير...

فمن الأوّل، قوله "عليه السلام":

((اللَّهُمَّ إِنَّمَا يَكْتَفِي الْمُكْتَفُونَ بِفَضْلِ قُوَّتِكَ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَكَفِنَا، وَإِنَّمَا يُعْطِي الْمُعْطُونَ مِنْ فَضْلِ جِدَّتِكَ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَعْطِنَا، وَإِنَّمَا يَهْتَدِي الْمُهْتَدُونَ بِنُورِ وَجْهِكَ فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاهْدِنَا...))⁽⁴⁶⁾.

وقوله "عليه السلام":

- ((وَإِنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ، وَقَدْ تَعَالَيْتَ يَا إِلَهِي عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا))⁽⁴⁷⁾.

ومن الثاني، قوله "عليه السلام":

- ((سُبْحَانَكَ مَا أَعْجَبَ مَا أَشْهَدُ بِهِ عَلَى نَفْسِي وَأُعَدِّدُهُ مِنْ مَكْتُومٍ أَمْرِي، وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ أَنَا نَتُّكَ عَنِّي وَإِبْطَاؤُكَ عَنِّي مُعَاجَلَتِي وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ كَرَمِي عَلَيْكَ بَلْ تَأْنِيًا مِنْكَ لِي، وَتَفَضُّلاً مِنْكَ عَلَيَّ، لِأَن أَرْتَدِعَ عَن مَعْصِيَتِكَ الْمُسْخِطَةِ وَأُقْلِعَ عَن سَيِّئَاتِي الْمُخْلِقَةِ وَلِأَنَّ عَفْوَكَ عَنِّي أَحَبُّ إِلَيْكَ مِنْ عَفْوَتِي، بَلْ أَنَا يَا إِلَهِي أَكْثَرُ ذُنُوبًا وَأَفْبَحُ آثَارًا وَأَشْنَعُ أفعالًا وَأَشَدُّ فِي الْبَاطِلِ تَهَوُّرًا وَأَضْعَفُ عِنْدَ طَاعَتِكَ تَيْقُظًا، وَأَقْلُّ لَوْعِيدِكَ انْتِبَاهًا وَارْتِقَابًا مِنْ أَنْ أَحْصِيَ لَكَ عُيُوبِي، أَوْ أَقْدِرَ عَلَى ذِكْرِ ذُنُوبِي وَإِنَّمَا أُوْبِّخُ بِهِذَا نَفْسِي طَمَعًا فِي رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلَاحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ، وَرَجَاءٌ لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَاكُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ))⁽⁴⁸⁾.

وقوله "عليه السلام":

- ((عَادَتُكَ الْإِحْسَانَ إِلَى الْمُسِيئِينَ، وَسُنَّتُكَ الْإِبْقَاءُ عَلَى الْمُعْتَدِينَ حَتَّى لَقَدْ غَرَبَتْهُمُ أَنَا نَتُّكَ عَنِ الرَّجُوعِ، وَصَدَّهُمْ إِمْهَالُكَ عَنِ التُّرُوعِ. وَإِنَّمَا تَأْنَيْتَ بِهِمْ لِيَفِيئُوا إِلَى أَمْرِكَ، وَأَمْهَلْتَهُمْ ثِقَةً بِدَوَامِ مُلْكِكَ...))⁽⁴⁹⁾.

قبل أن ندخل في رحاب الفرض والاحتمالية باستحضار شبكة التلقي الافتراضية في العمودي منها والأفقي بنوعيتها: الذاتية والموضوعية، في ثنائية الخطاب التي كان مجرى التحليل على رؤى ركائزها الإجرائية لتكوين الأسلوب القصري وفي ضوء ما تقدم من أسس في مدونة البحث البلاغي، يقتادنا الظاهر إلى أنه ليس في هذه

التراكيب - ونحن في منأى عن ذلك التأمل - من المعاني القصديّة، ومتوخيات الأسلوب شيء إلا ما هو سبيل الأصل البلاغي، وسنرى أنّ الأمر لا يتوقّف عند ذلك، بل قد تخرج منه إلى معانٍ فنيّة وأغراضٍ إطلاقيّة، ولاسيّما إذا كانت الرؤية مبنية على أسّ ذلك الاستدعاء وواقع الفرض.

ونقول بعد: هل لنا أن نرسم علامات استفهاميّة في سبيل هذه الطّريق، استخدام (إنّما)، وأسلوبها المؤدّي دلاليّاً في مقاماته الخطابية على ظاهرها الإبداعي في التكوين أو على خلاف ظاهرها، وما يقتضيه العدول عن ذلك؟.

لنشرع، إذن، ممّا نحن فيه ابتداءً من كليّات القصر ومدارات سلوكه التّفيزيّ في الإسناد منه ومكوناته الكلميّة، ومفتاحنا في ذلك الأداة (إنّما) في الخطاب البلاغيّ.

يتمثّل في النّصّ الأوّل مجموعة من البنى التي تعمل على تدعيم نسيجية التّركيب القصري فيه ابتداءً من خلفيات التّصوّر المعرفيّ في الأصول البلاغيّة وانتهاءً بأجزاء ذلك النسيج القصريّ في تكوين إنتاجيّة التّضادّ في النّفي والإثبات في جدليته التّعبيريّة.

فقد أسهم الاستعمال الأدائيّ لـ (إنّما) في إعطاء هذه الجمل ذات الإسناد الفعليّ الثلاث: ((إنّما يكتفي المكتفون بفضل قوتك...، وإنّما يُعطيّ المُعطون من فضل جدتك...، وإنّما يهنّديّ المُهنّدون بنور وجهك...)). غاية إنتاجيّة البعد القصري، إذ أسند "عليه السّلام" مصادر الأفعال (يكتفي، يعطي، يهنّدي)، الواقعة من الفاعل الدّلاليّ (المكتفون، المعطون، المهنتون) وبالإضافة التقيديّة (اكتفاء المكتفين، إعطاء المعطين، اهتداء المهنتين)، المقصور، على (فضل قوة الله سبحانه، وفضل جدته ونوره، تعالَى) المقصور عليه قصراً حقيقيّاً تحقيقيّاً على واقعيّة الأمر والحال، وبما تحمل تلك الأحداث على إطلاقها في التقييد بالجارّ والمجرور (بفضل قوتك، من فضل جدتك، بنور وجهك)، وعمومها في التخصيص، ونفاه عن غيرية الصفات (الكافي، المعطي، المهدي)، (الله) سبحانه، بالمفهوم المتصوّر وبمقولة دفعة دلالية واحدة وفي حالة واحدة في التعبير، مشحونة بذنك البعدين الدّلاليين: الإثبات والنفي.

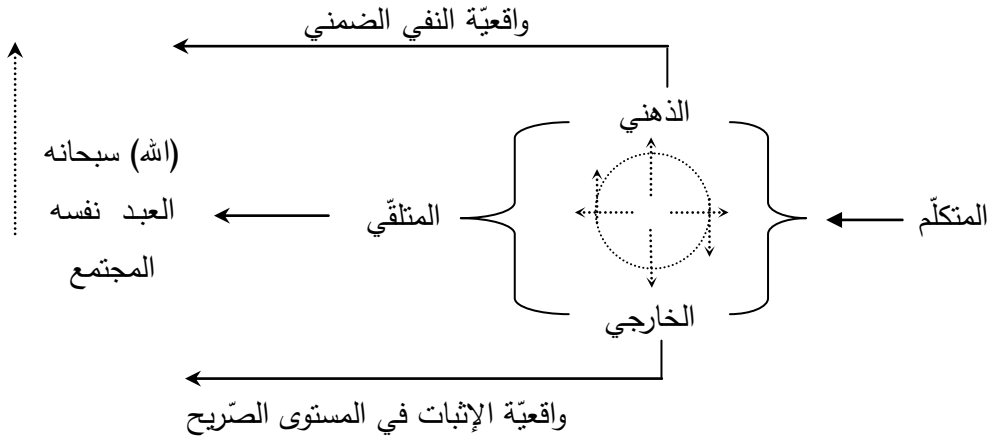
وبنى بذلك قضيتين؛ إحداهما: ظاهرة ثابتة خاصة بالمنطوق التركيبي، والثانية: منفية مناقضة للأولى مدركة بالقرائن في سياق عام يحتويهما معاً، وأسس من بعد ذلك قضية كبرى في نتيجة ظاهرة ثابتة أيضاً، وأخرى باطنية منفية يسيران في اتجاه الدلالي بمستوى واحد في الأداء.

وهنا تتجلى لنا عدة أمور توسم بالإشكالية، وترتسم خلالها علامات استنفهامية في: لماذا هذا الأسلوب دون غيره من الأنساق التعبيرية الأخرى التي تزخر به حدائق الصحيفة السجادية؟، وما المغزى الدلالي، والهدف المعنوي المتوخى من ذلك؟، وما الظاهر البين في المقام الذي انخرطت في سياقه الوظيفة اللغوية لـ (إنما)؟، وهل هنالك متناقضان في الإثبات والنفي يسيران في مرمى دلالي على خط واحد في التركيب الإخباري؟، وإذا كانا كذلك، فأيه هو البلاغة؟، ومن منهم هو الهامش؟، وكيف ذلك؟..

وفي الإجابة عن هذه الافتراضات الجدلية أقرّر مسألة مهمة في الفهم الذي بنيت عليه استعمالات (إنما) وهي أنّ الدلالة المفهومية عند النطق بالحرف (إنما) كأنها متلبسة في دلالة المنطوق لأنّ النفي والإثبات فيها على ما هو راسخ في المبدأ البلاغي لا يفهم دفعة واحدة إلاّ بذلك التواشج الدلالي ومناقضة الجملة دلاليّاً في الظاهر والباطن لاستقامة المعنى القصري.

ومن ذلك الأصل تتكشف لنا فرضية الوجود المكاني على أنواعه ولحظة القول بتلك الجمل الفعلية، في ذلك السياق، فالمكان الوجودي هنا يتنوع على أربعة أشكال، في نوعين: ذهني باطني، وخارجي ظاهري، عند المتكلم والمتلقّي على أشكاله في البعد الأول العمودي، والثاني الأفقي على حدٍ سواء، وعلى ذلك التشقيق يمكن أن نفهم الهدف الدلالي الذي تؤدّيه (إنما) في التركيب في الإثبات الصريح، والنفي الضمني دفعة واحدة، وفي حالة واحدة عند التكوين القصري، أي: في ساحة الوجود الذهني فحسب، دون الوجود الخارجي؛ لأنّه قد تقرّر في الناموس العقلي أنّ النقيضين ((لا يجتمعان ولا يرتفعان بديهية العقل، ولا واسطة بينهما))⁽⁵⁰⁾.

وعلى ذلك يتحقق لنا أن التعبير في وجوده الافتراضي الذهني في مقولة دفعة واحدة لا ينعكس ومداه في الوجود الخارجي، ولا يكون فيه مجال إلا بالاحتساب الذهني. ومن هنالك يمكن أن نؤسس على ما تقدّم كون ذلك عند المتكلّم والمتلقّي في أيّ من الظروف القولية، والأحوال المقالية، وعلى أيّ صعيدٍ من خطوط شبكة التلقّي الافتراضية، وفي جميع اتجاهاتها. هكذا في التخطيط:



إنّ التأمل في النصوص ذات المظهر الأول - مع ملحظ الرسم التخطيطي - يدفعنا إلى القول: إنّه لا يمكن أن تكون دلالتها منسجمة مع مقولة دفعة واحدة، بل لا يكون لها دلالة إلاّ الإثبات الصريح من التركيب دون النفي في المفهوم، وكذا في المفهومية من المتكلّم نفسه أصلاً، بل لا تخطر في باله عند ملاحظة المتلقّي، وهو البارئ سبحانه، بتأملٍ في مفهوم «تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ»، من قوله تعالى: «وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ» [سورة المائدة: 116]، في الخطّ العموديّ عند الدّعاء، على فرض أنّ

المتلقّي احتواه الوجود المكاني، حاشاه، سبحانه، والمتكلم المستخدم لأسلوب القصر بفاعلية (إنّما) يتصوّر ذلك، فيتحرّك بحركته الذهنية على وفق حركة المتلقّي أيضاً، فيزيل الخطأ الذي استولى عليه، فيأتي بأشكاله القصريّة كافّة، ويعدل به إلى الصواب بالصياغة الأسلوبية...

عجباً ! وكيف يكون ذلك !؟،...

قطعاً؛ المسألة على خلاف الأمر المفترض، بل كذا أنّه لا يكون عند تصوّر المتكلم في افتراض وجوده الذهني أصلاً؛ بشهادة سياق الدّعاء، وملاك حقيقة التّذلل بالإخلاص في الطّلب والتّبتل، في سبيل أنّ المخاطب يعلم بحركة المتكلم الذهنية، ويعلم بمداركة الطّلبة ومراداته العبادية قبل حدوثها في التكوّن اللغويّ واستخدام أيّ من الأساليب التي عهدتها البشرية في التعبير، فيتحوّل المتكلم (الإمام) بذلك إلى متلقّ ثانٍ، وهو في سياقه، فيتعلّم من المتكلم (الله)، سبحانه - في المنظومة المعرفيّة في الأصول العقديّة - الذي هو المتلقّي في المرحلة الأولى، منه: أنّك أيّها العبد الدّاعي، يجب أن تخلص في الدّعاء والطلب، ولا تجري بالحركة الذهنية التي عندك على حالة القياس البشريّ، وترقى من تلك المستويات إلى المستوى البلاغيّ الأرفع في الطّلب العباديّ، فلا يكون ذلك في ذهنك؛ لأنّه خلاف الانقطاع منك إليّ. ثمّ إجراء الجزاء على وفق تلك النية، ووقوعها العملي، وتنفيذها الوجودي.

والدليل على ذلك جملة من أمور سياقيّة ولغويّة، منها: إشكاليّة الخبر في التعبير الدّعائي، وعلم المتلقّي والمتكلم بذلك؛ وذلك لقصد مفاده الانطلاق من قاعدة الفيض الإلهي، والانسجام الحاصل بين وحدة التراكيب، كما سيأتي..

أمّا اللغويّة، فمن الوحدات الكلاميّة في التّركيب الإسناديّ نفسه، داخلياً من الدّال إلى سياق التّعبير، خارجياً في المدلول.

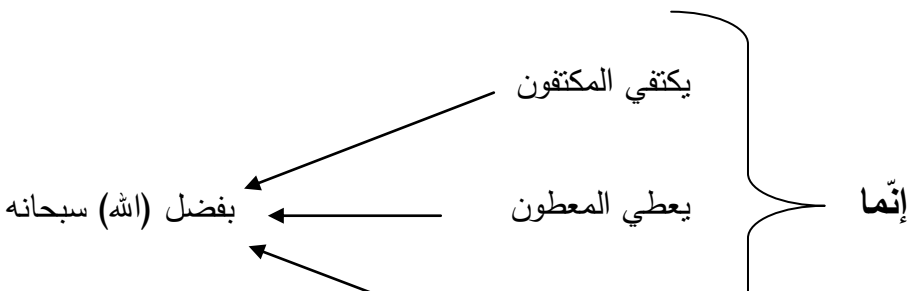
لقد أضفت الوحدة الحرفيّة (إنّما) مجالاً رحباً في الانخراط بالسياق الفعليّ في الجمل عموماً، قوله "عليه السلام": ((اللَّهُمَّ إِنَّمَا يَكْتَفِي الْمُكْتَفُونَ بِفَضْلِ قُوَّتِكَ فَصَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدَ وَآلِهِ، وَإِنَّمَا يُعْطِي الْمُعْطُونَ مِنْ فَضْلِ جِدَّتِكَ فَصَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدَ وَآلِهِ

وَأَعْطِنَا، وَإِنَّمَا يَهْتَدِي الْمُهْتَدُونَ بِنُورِ وَجْهِكَ فَصَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَاهْدِنَا))⁽⁵¹⁾. وكذا قوله "عليه السلام": ((وَإِنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفُوتَ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ، وَقَدْ تَعَالَيْتَ يَا إِلَهِي عَنِ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا))⁽⁵²⁾. في بنية المقصور إذ جاءت كلها في صيغة الأفعال المضارعة، وهذا القصر بذلك الاستخدام له حركته العملية المستمرة في (يفعل)، ودلالته على التجدد والحدوث الاستمراري⁽⁵³⁾ في زمنية مطلقة على الامتداد الوجودي (للمكتفين، والمعطين، والمهتدين)، من أول النشأة في الخلق إلى ما شاء الله سبحانه وتعالى في ذلك..

والنظرة إلى الفاعل وما تؤدّيه جنسيته في كونه اسم فاعل مشتقاً من فعله المتقدم، وهو الأمر الذي يعطي الدلالة القصد التلقائي في صاحبه ومعناه (المكتفون، المعطون، المهتدون)، كما أن نوعه في التعريف النحوي، وأداء ذلك بـ (أل) الكليّة أو الجنسية: (كلّ مكتفٍ، كلّ معطٍ، كلّ مهتدٍ) من دون استثناء أحد منهم... ومن ثمّ إطلاقية الإسناد في الاكتفاء، والإعطاء، والاهتداء - وأيّ إطلاق على سعته الواسعة!! - في ذلك السياق الحركي في بنية ذات تقييد قصريّ وتخصيصه الدلاليّ، والاستخدام الأمثل لحروف الجرّ (من) البيانية، و(الباء) السببية، ومعانيها التي سحبت الأفعال، وجرتها إلى صفة التّكامل الدلاليّ في الإفادة بالإطلاق.

وبعد، قصر الإسناد الكليّ التامّ على أصله في (يكتفي المكتفون، يعطي المعطون، يهتدي المهتدون)، والجزئيّ في اسم الفاعل (المكتفون، المعطون، المهتدون) ونسبته الكليّة أو الجزئية في متعلّقه على (بفضل قوتك، من فضل جدتك، بنور وجهك) دون شيء آخر، وإثبات هذا ونفي غيره الذي لا يكون متصوراً في واقعه الافتراضيّ، فكيف بوجوده الفعليّ الحقيقيّ!؟.

الاتجاه الدلاليّ على انكشافه في الإثبات



فالإثبات، إذن، هو القصد الأولي من التخصيص الخاص، وعدمية القول بالنفي عن غيره وإن كان ما يوحي به السياق إلا أنه غير متأث في هذا الخط العمودي، وقد يكون في خطوط افتراضية أخرى غير هذا في نشوة الدعاء، وسياقه المفعم بالتقديس والتعظيم.

ومن هنا ندرك مدى الارتباط الدلالي بين الأسلوبين: الخبري، والإنشائي، في الخلق والإبداع - هاهنا - على الاختلاف الذي بينهما، فالأول مقدّمة تحقيقيّة للعلّة الغائيّة التي تكمن في الإنشاء (الدعاء) بصورته الطلّبية في فعله (الأمر) المجازي الآتي: (اكفنا، اعطنا، اهدنا)، وإطلاقيّة الحدث الطلّبي غير مخصّص في مطلوب معين إلا في ما هو شأنه، وفيه من التوسع المعنوي والإطلاق الدلالي ما لا يكون لو جاء بغير ذلك الأسلوب ومقدّمة الطلّب القصرية في استخدام (إنّما)، وفعاليتها الدلالية في تقرير الحقائق، ورؤية الواقع الفعليّ في ساحة الفيض الربانيّ الكريم سبحانه.

زد على ذلك وجود (الفاء) الفصيحة في الفعل الدّعائي (فصل) التي أعربت عن محذوف⁽⁵⁴⁾، وعملت على شدّ الأسلوبين، لغرض الإفادة، بمعنى: إذا كان الأمر كذلك في الظهور والجلء، وعلى ما تقدّم - وهو المحذوف - (فصل على محمد وآله واكفنا،...، فصل على محمد وآله وأعطنا،...،... واهدنا).

ولو دخلنا في مضامين النصوص - الجمل نفسها - نجد التسلسل الفكريّ في الإخباريات منسجماً والإنشائيات في الطلّب الدّعائي، إذ إنّه يبدأ بالاكتماء، وبعده

العطاء المبني عليه، ثم طلب الهداية، على أن المطلوب من ذلك المصدر الحديثي فحسب، من دون تخصيص بمعين.

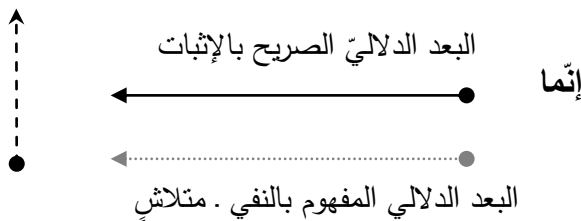
وعلى ذلك يكون المراد من هذا التعبير الدلالة الأولية الخاصة بالإثبات فحسب، على ظاهرها المتمثل في الأسلوب وتخصيصه بذلك دون ما رؤية على الإطلاق إلى النفي في المفهوم من وحدة التركيب، وسطحه الخارجي.

وإذا جئنا إلى مقولة مخاض الاستقراء الأسلوبي في أنها (إنما) يليها فعل معروف لا ينكره السامع، بل هو معلوم عنده، والغرض فيه التنبيه أو التذكير...، نجد هذا لا يتأتى وواقع السياق العبادي في هذا البعد العمودي من القصد؛ لأنه (المتلقي - الله) سبحانه) هو من العلم ما أحاط بكل شيء، فكيف تكون تلك الوحدات الكلامية منبهةً بالإطار الفكري للعليم الجليل، أو مذكّرة له حاشاه سبحانه.

أما مقولة: إن أحسن مواقعها التعريض، فهذا خاص في سياقات معينة على ما يمكن أن يأتي، والسياق - ها هنا - في بعده العبادي ينكر عليها أن تكون عنواناً للمقولة المردودة.

ولذا قد يجوز لنا القول: إن (إنما) في النصّ الأول، هي إحدى وسائل الأدب الرفيع في الطلب العبادي عند المناجاة والتبتل، لا على أنها لا تذكر المنفي الملحوظ بالجملة، أو بإدراك المفهومي من التعبير بصورة مباشرة، وإنما على أنها تغض الطرف عن هذا البعد الدلالي في التلاشي ذهنياً ووجوداً حقيقياً عند المتكلم، في قانون قصر الصفة على الموصوف قصرأ على الأصل مما تقرر في منظومة الاعتقاد.

وبعبارة أخرى أن البعد المفهومي في الدلالة مخفي غير واضح المعالم في الخط العمودي، حتى أنه لا يكاد أن ينجلي، وقد يظهر في الخط الأفقي على المستوى الذاتي النفسي، أو الموضوع في الخطاب، هكذا:



أو إمكانية الانصراف إلى موقف الجمال الفني بالتزام المعيار البلاغي، والقانون الأصولي؛ للإشعار بذلك البعد الدلالي في التعبير بمقاييس غير طبيعية في الإفادة، وإخراج اللفظ مخرجه دون تشبيه أو مقارنة؛ وصولاً إلى منتهى البلاغة وقصارى دلالتها في التعبير.

ولو أجرينا مقارنة للأنساق الأسلوبية الأخرى (العطف، والنفي والاستثناء) مع (إنما)، في محاولة لرؤية البعد الدلالي العميق الذي تعبّر عنه وضعية (إنما) في الاستخدام، لوجدنا قاعدة البنية العميقة التي تعرب عنها هذه النماذج الأسلوبية واحدة في كلِّ، مع اختلاف الغرض المقصود بالصياغة، على وفق الأداء قطعاً.

ففي بنية العطف تكون - على الفرض - جمل المظهر الأول من قوله "عليه السلام"، هكذا: يكتفي المكتفون بفضل قوتك، لا بفضل قوة أحد آخر غيرك... وهكذا بقية الجمل...

وفي طريق النفي الاستثناء تكون الجمل هكذا: ما يكتفي المكتفون إلا بفضل قوتك...،...

وكلّ من هذه الأشكال التركيبية تقوم على بنية عميقة مفادها متلبس بالخطأ (الاشترار، والتساوي وعدم التعيين) في أصل، هكذا في العمق: يكتفي المكتفون بفضل قوتك وبغيرك،...

غير أنه أثر التعبير بوساطة (إنّما)، دون غيرها من مصاديق التراكيب الأسلوبية في وصفية القصر؛ لأهداف مقصودة في مستويات معرفة الحكم الإسنادي في البنية القصرية عند المتلقّي.

ومن هنا تُؤخذ المعايير البلاغية محلها من جدة التطبيق، وقواعدها في سعة التنفيذ في المستوى الأفقي من الحركة الذهنية الثنائية في تجريد الخطاب بين الإنسان (العبد) ونفسه - إذا استبعدنا الخط العمودي، المخاطب في بعده الأول - بوصفه أحد أفراد المجتمع، وما يتجلى ويظهر من معرفة الجزء يكون في الكلّ.

إنّ المتكلم في بعده الثنائي في إحلال نفسه محلّ المتلقّي ليس لديه أيّ غرض في تقييد الإسناد هنا في نسبة تقييدية في اتصال حرف الجرّ بنسبته في التقييد بالإضافة منها وسحب معنوية الفعل ودلالته الحديثة في ما يعرف بشبه الجملة، وإنّما غرضه وهدفه هو نفي أن تكون لهذه النسبة نسبة منسوبة إلى الآخرين غير موجودة في التركيب وإسناد تلك النسبة إلى أصلها. أي: الفاعل الدلالي (الله) سبحانه.

وعلى ذلك لم يأتِ التعبير، هنا، في الصياغة بالعطف لإنتاجية القصر؛ لأنّ فيه بعدين دلاليين مصرّح بهما في التركيب، وهما: الإثبات والنفي، وهذا غير مطلوب في تلك المقدّمة للوصول إلى الطلب في الدعاء - فضلاً عن الحركة الذهنية للمتلقّي في بعده الأول، وانعدام التنوعات الخطابية في بنية القصر في: الأفراد، والقلب، والتعيين. وأمّا أسلوبية النفي والاستثناء في قوله: ما يكتفي المكتفون إلا بفضل قوتك،... على الفرض، فهو غير متوحّي - هنا - لأمر تتعلّق بالمستثنى منه، وكيف يجب عدم القياس بالنسبة إلى خلقه سبحانه، في طرح مجموعة من التحوّلات تقود إلى سطحه الغائي في التعبير.

ثم أنّ سبيل هذا المقول في أمر يُنكر، أو يشكّ فيه، وقد تقدّم عدم ذلك في التوجيه الدلالي في النفي والاستثناء، كما أنّ الغرض في هذا الطريق (النفي الاستثناء)، هو النفي في المفهوم منه ودلالته التضمنية عليه في البعد الأفقي؛ لأنّه أنسب في

الخطاب الدعائي، أي: أنّ النفي أولى في الدلالة المركزيّة من الإثبات الذي حَقَّق هامشها في التعبير .

لم يبق، أذن، سوى مدرك (إنّما)، والاتكاء على فاعليتها الدلاليّة، في دفع تقييد الإسناد بغير المذكور بوساطة الإثبات؛ لأنّه هو المركز الدلاليّ الذي بنيت عليه فكرة الإنشاء، أمّا هامشيّة الدلالة في النفي، فهي معلومة عن طريق اللزوم، وهي غير مقصودة؛ لأنّ تحقيق الوصول إلى الغرض قد تحصّل من خلال الإثبات، وسياق التّركيب يثبت ذلك والحالة الدّعائيّة من دون القياس.

قوله "عليه السلام":

- ((وَأِنَّمَا يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ، وَقَدْ تَعَالَيْتَ يَا إِلَهِي عَنْ ذَلِكَ عُلوًّا كَبِيرًا))⁽⁵⁵⁾.

يحدونا التأمّل في سياق هذه التراكيب، والنظر في نسق وحداتها - مباشرة - إلى استظهار دلالتها النهائيّة في القصد، ومبلغ منتهائها في هدف التعبير، وهو التنزيه والتعظيم؛ لإشاعة مزيد من روح العطف والالتفاف.

والمكوّن لذلك هو خاصية الضدّ في الإثبات، من بيانية التّركيب بالإفصاح، في إثبات الضعف والاحتياج، والخوف من العجلة إلى الخلق أجمع، وتنزيه الخالق سبحانه وتعالى عن ذلك بالمفهوميّة على ما هو الجليّ الواضح، والمعروف البيهبي في جنسيّة الخلق في ذلك التكوين الأدمي.

وهنا تطرح الاحتماليّة الدلاليّة - على وفق ما تقدّم - توجيهاً في أنّ النفي الضمّني، هنا: (أنت لا تعجل، أنت لا تظلم)، قد يكون في بنية القصر (إنّما يَعْجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفَوْتَ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ،...)، بعيداً عن مؤداه القصديّ في كونه لا يسير مع هدف الإثبات في مسار دلاليّ واحد، إذ إنّ هذه الصفات لا يصحّ أن تتسبب إليه، بل لا تخطر في ذهن المؤمن العارف على الافتراض من وجودها الدّهنيّ له سبحانه.

والدليل على ذلك أمور تعلق في تكاتف النسيج اللغويّ في التراكيب نفسها، فضلاً عن واقع السياق الذي اكتنفها في نوعية من نوعيات التراكب القصريّ، كما يأتي.

إنّ تركيب ((إِنَّمَا يَعَجَلُ مَنْ يَخَافُ الْفُوتَ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ،...))، مكوّن قصريّ جدلي (مستند ثانٍ) في أداء وضعيّ، مقدمته مكوّن ذوقيّ - بنية التّقديم والتأخير - قصري آخر (مستند أوّل) متقدّم عليه في الرتبة الدلاليّة والمغزى المعنوي، وهو قوله "عليه السلام": ((وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حُكْمِكَ ظُلْمٌ، وَلَا فِي نِقْمَتِكَ عَجَلَةٌ،...))؛ لمطلب في نتيجة مرادة في مقام التّزويه، هي: ((وَقَدْ تَعَالَيْتَ يَا إِلَهِي عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا))⁽⁵⁶⁾.

لو تصفحنا مفردات التركيب (المستند الأوّل) نجده قد أعرب عن جدل نفي الظلم والعجلة والخوف عن الله سبحانه، وإثباته لغيره بفحوى الخطاب، هذا هو الظاهر من المعطى البلاغي.

أقول: إنّه في الاحتماليّة ليس كذلك، وإنّما هو إثبات ليس معه نفي، إثبات لعدالة الخالق سبحانه، وليس نفي الظلم عنه - تعالى؛ لأنّ الإثبات، هنا، هو المطلوب، والنفي لا يمكن أن يتصور في مجاله الذي يقود بالنتيجة إلى إثبات الظلم بعيداً عن الساحة القدسية في الناس احتياجهم وخوفهم،... وما تصدير الجملة بضمير الشأن أو القصة (هاء) في (إنّه) إلاّ تفخيم وتهويل في العموم، تفصيله ما بعده في الخصوص، وهو إجراء التّقديم والتأخير (لَيْسَ فِي حُكْمِكَ ظُلْمٌ، وَلَا فِي نِقْمَتِكَ عَجَلَةٌ)، هنا، على وفق أدائه الصّناعيّ بالوجوب في عدم تقديم النّكرة (ظلم)، في الأولى، وعلى القول بفعليّة (ليس)⁽⁵⁷⁾، على حين جواز ذلك في (لَا فِي نِقْمَتِكَ عَجَلَةٌ) بسياق النّفي.

وإذا جيء بالتّقديم، هنا، لملاحظ تحقيق النّاتج القصري، كيف ينسجم وصناعته في البحث النّحوي؟ وهو يخالف مقولة الذّوقي، والحسّ الفنّي في البلاغيّ، دون الجملة الثّانية. والذي يبدو من الظاهر أنّه - على الرّغم من ذلك - قد حقّق ناتجاً في التّعبير، وقصر المعنى قصراً حقيقيّاً قصر صفة على موصوف على واقع الحال،

والدليل صورة العطف بالواو التي أشركت الجملتين بالدلالة في تكامل معنوي بين قضيتين لموضوع واحد في داليتين.

ولو لم يكن التقديم - هنا - على وجوبه في الأولى وجوازه في الثانية، لم يتحقق المطلب في الإثبات الكلي؛ لأنه في الوضع الأولي قبل التحويل إلى ذوق بنية التقديم والتأخير يظهر أن هنالك أموراً أخرى جائزة عليه حاشاه سبحانه.

والحاصل، إذن، هو نفي في الظاهر مراد منه الإثبات، ليس غير ذلك.

وإذا جئنا إلى مرادنا في التركيب، نجده بمثابة جواب لسؤال قد اختلج في خلد المتكلم في ثنائية الحوار في الخطاب الوجداني، في: من يكون كذلك؟، فيأتي الجواب مع بيان حالة الإنسانية، (إنما يعجل من يخاف الفوت، وإنما يحتاج إلى الظلم الضعيف)، في سياقه الفعلي المستمر (يعجل، يحتاج) المقرر في استخدام فاعله، الاسم الموصول المشترك (من) في الأولى والمعرف بـ (أل) الكلية أو الجنسية (الضعيف) في الثانية، لإجلاء الموقف الدلالي في مدرج الإثبات مع عدم القول بالنفي؛ لأنه لا يكون متصوراً في الذهن.

والدليل على ذلك ما جاء بعده من النفي السياقي لذلك المفهوم المتوهم في التصور، قوله "عليه السلام": (وَقَدْ تَعَالَيْتَ يَا إِلَهِي عَنْ ذَلِكَ عَلُوًّا كَبِيرًا)، فهو تأكيد لنفي النفي الذي يقود بالنتيجة إلى الإثبات، فثبات ظاهرٍ ونفي باطنٍ، ونفي المنفي بالظاهر يؤدي إلى تأكيد الظاهر، والمحصلة هي توكيد الإثبات بطريقة أسلوبية من بنى تركيبية متعددة عنوانها دلالة السياق العبادي (التنزيه والتقديس).

وبعبارة أخرى في التعداد تكون على الفرضية، هكذا:

- 1 - النفي والإثبات، المقدمة الأولى - ذوقية في الميدان القصري.
- 2 - الإثبات والنفي، المقدمة الثانية - وضعية - ذوقية.
- 3 - نفي النفي، المقدمة الثالثة - سياقية.
- 4 - إثبات. النتيجة.

وكّلها (النّصّ) بنية قصريّة ذات تراكم قصريّ جدليّ واحد، في أشكالٍ صياغيّةٍ متعدّدة.

وكي نوقّي التّركيب حقّه من التّحليل، يبقى منّا الالتفات إلى مكوناته الإسناديّة، وتشكيلاتها القصريّة، ومعاينة ما يطرأ عليها من بنى دلاليّة أخرى.

لقد تسلّطت بنية بلاغيّة قصريّة هي: التّقديم والتأخير، بما تحمل من عبق دلاليّ قائم على التّفنن الدّوقي، وحسن التّصرف في الأداء، على عنصري القصر: المقصور والمقصور عليه، في إطار وضعيّ بطريق (إنّما)، قوله "عليه السلام": (إنّما يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ)، وأنتجت مهمّة دلاليّة أخرى في مغزى جدليّة القصر، تستند إلى مجموعة من الإجراءات التحويليّة بالأصل؛ وصولاً إلى مبلغه القصدي.

فقد قدّم الجارّ والمجرور (إلى الظلم) مبلغ الاحتياج على الفاعل (الضعيف)؛ لنقصه، وأفاد بذلك التّكوين تخصيص الاحتياج به، ونفاه عن غيره بفحوى الخطاب.

ولو جاء التّركيب بلا تقديم، وقال: يحتاج الضّعيف إلى الظلم، لأفاد بالمفهوم أن الضّعيف وغيره ممكن أن يكونا في موطن الاحتياج والنقص إلى الظلم وسواه، بيد أنّه لم يفعل، فقطع الاحتمالية بالتّخصيص، بوساطة بنية التقديم والتأخير.

ثم جعل المستوى الدّوقيّ ودلالاته التناقضية منطوقاً ومفهوماً بفحوى الخطاب، في إطار وضعيّ آخر، واستخدم من الأشكال القصريّة (إنّما)، فقال "عليه السلام": (إنّما يَحْتَاجُ إِلَى الظُّلْمِ الضَّعِيفُ)، بتحوّلته الأسلوبية، وكونه بذلك تفاعلاً جدلياً في الدّوق والوضع بمنحى دلاليّ شائع في الحال، بيّن في الواقع، ولو قال: إنّما يحتاج الضّعيف إلى الظلم. لكان الناتج الدّلاليّ هو قصر الفاعل على شبه الجملة (إلى الظلم)، ونفاه بالمفهوم عن غير ذلك من الأشياء التي قد تقع في سياق الشّعور بالنقص الإنسانيّ، أي: كون الاحتياج مقصوراً على الظلم فحسب، على حين أنّه في التقديم والتأخير أدّى ناتجاً داخلياً مخالفاً للأصل قبل التّحويل، فقصر احتياج الظلم، المقصور، على (الضعيف) الفاعل، المقصور عليه، فصراً حقيقيّاً بشهادة الأمر، وبرهان الواقع

الإنسانيّ، قصرَ صفةٍ على موصوف، ونفاه عن غيره نفيّاً حقيقياً؛ لأنّ غير (الضعيف)، لا يحتاج إلى متعلّق الإسناد الجارّ والمجرور (إلى الظلم) طبعاً. ومن هنالك ندرك عدميّة مجامعة القصر بـ (إنّما) للعطف بـ (لا) في تواشج نصيّ خاصّ، إذ إنّ فرضية القول: إنّما يحتاج إلى الظلم الضعيفُ الجاهلُ لا القوي العاقل، غير ممكنة في التّصوّر؛ لأنّ غاية الاحتياج إلى الظلم خاصّة بالجاهل الضعيف، الذي يسعى إلى الكامل بأيّ طريق لسدّ الإحساس بالنقص الذي عنده، وليس كذلك العاقل العارف المؤمن؛ لذلك لم يأتِ النّفي بصراحة التّركيب بالعطف المقابل لما بعد (لا)، وإنّما جاء القصر بشكل فاعليّة (إنّما) في وضعها الوظيفي لذلك القصد البلاغي.

وبعد، لقد حقّقت إنّما - هنا - غاية الدّلالة في الأدب الدعائي، وقصارى المعنى في الفن البلاغيّ، في عدميّة التّصريح بما هو من الممكن أن يُتصوّر بالمفهوم في فحوى الخطاب، في الدّوق بتشكيلة بنية القصر بالتقديم، أو في الوضع بألية (إنّما). وهو الأمر الذي يقود إلى الإثبات، كما تحقّق لنا من التّحليل المتقدّم.

• قوله "عليه السلام" في المظهر الثاني:

- ((وإنّما أوبّخ بهذا نفسيّ طمعاً في رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلَاحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ، وَرَجَاءُ لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَاكُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ))⁽⁵⁸⁾.

. ((وإنّما تأنّيت بهم ليَفِيئُوا إلى أَمْرِكَ، وَأَمَهَلْتَهُمْ ثِقَةً بِدَوَامِ مُلْكِكَ،...))⁽⁵⁹⁾.

يمثل النّصّ نسيجاً متكافئاً في أسلوبه، منسجماً في فقراته، متناغماً في وحداته، متعاطياً في أفكاره في الإظهار والإضمار في جدلٍ، مظهره في الإمكان النّصّ الثاني، وعلى الفرض - قوله: ((عَادَتُكَ الْإِحْسَانَ إِلَى الْمُسِيئِينَ، وَسُنَّتُكَ الْإِبْقَاءُ عَلَى الْمُعْتَدِينَ حَتَّى لَقَدْ عَزَّتْهُمْ أَنَاكَ عَنِ الرَّجُوعِ، وَصَدَّهُمْ إِمَهَالُكَ عَنِ الذُّرُوعِ. وَإِنّما تَأَنَّنَيْتَ بِهِمْ لِيَفِيئُوا إلى أَمْرِكَ، وَأَمَهَلْتَهُمْ ثِقَةً بِدَوَامِ مُلْكِكَ،...))⁽⁶⁰⁾. - في بعده العطفي في

اللفظ الإلهي، يكون قصراً يتفجر معنى في دلالته، كبيراً في مضمونه، بلاغياً في أهدافه ومراميه.

ومفتاحنا في الدخول إليه هو الاستخدام في (إنما) من قوله "عليه السلام": ((وَأَيُّهَا أُوْبُحْ بِهَذَا نَفْسِي طَمَعًا فِي رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلَاحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ، وَرَجَاءٌ لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَالُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ))، وقوله "عليه السلام": ((وَأَيُّهَا تَأْتَيْتَ بِهِمْ لِيَفِيئُوا إِلَيَّ أَمْرِكَ، وَأَمْهَلْتَهُمْ ثِقَةً بِدَوَامِ مُلْكِكَ،...)).

ففي التركيب⁽⁶¹⁾ الثاني نجده "عليه السلام" قد قصر أناته: إمهاله، سبحانه للإنسانية الظالمة على إفاءتهم لغرض رجوعهم عن المعصية والابتعاد عنها إلى التوبة، وكفهم ونزوعهم عن الخطيئة إلى الاستغفار وعدم الإصرار، في معنى: ما تأتيت بهم إلا ليفيئوا إلى طاعتك وامتنال أمرك، قصراً على ما هو الشأن المعروف البيّن من رحمته ولطفه وشفقته عليهم سبحانه (عَادَتُكَ الْإِحْسَانَ إِلَى الْمُسِيئِينَ، وَسُنَّتُكَ الْإِبْقَاءُ عَلَى الْمُعْتَدِينَ).

ودفع بذلك ما يمكن أن يكون ((ظاهر الكلام يوهم أن أناته تعالى لهم وإمهاله لهم، سبباً لغرورهم وصدّهم...))⁽⁶²⁾ (حَتَّى لَقَدْ عَرَّثَهُمْ أَنَا تُكَ عَنِ الرَّجُوعِ، وَصَدَّهُمْ إِمْهَالُكَ عَنِ التُّرُوعِ)، بصراحة التركيب دون ما نفي، فكانت بذلك (إنما) في سياقها كأنها جواب في اختبار لسؤال في النفس يفصح عنه الترتيب الفكري للنصّ نفسه في سياقها الناتج عنه، لماذا كان التائي والإمهال من الخالق سبحانه للمخلوق؟.

فكان الجواب بـ ((وَأَيُّهَا تَأْتَيْتَ بِهِمْ لِيَفِيئُوا إِلَيَّ أَمْرِكَ،...))، إذ إنّ ((غرض العناية الإلهية سوق كلّ ناقص إلى كماله، فكان الغرض من التائي لهم، إنّما هو طلب خلاصهم واستعدادهم لما ينالون به كرامته بالرجوع من ظلمات الجهل وورطات المعاصي.

وإمهاله وانظاره إياهم لوثوقه بدوام ملكه، فلم يعاجلهم بالانتقام، إذ كانت المعاجلة من شأن من يخاف الفوت، وأما من كان واثقاً بقدرته وتسلّطه على من يشاء، متى شاء، لا يخاف انقضاء مدّة سلطانه، و لا يخشى انتهاء زمان اقتداره، فلا داعي إلى

المعالجة، بل الأولى به إنظار مَنْ عصاه، وإمهال مَنْ ناواه، فإن فاء إلى الطاعة، ونزع عن المعصية، فيها وإلا فهو له بالمرصاد))⁽⁶³⁾ سبحانه.

وبعد، إنَّ النَّصَّ عبارة عن كتلة دلالية مكوّنة من مجموعة من الأشكال التعبيرية في أوضاعها اللغوية المعهودة، ذات فكرة متراكمة في فحواها مؤطرة بالكلّ، أجزاؤها جملها، ومقدماتها نتائجها، وفاعلية (إنما) فيها تشعّ منها في ضوء بنيتها البلاغية، لمراميها القصدية، هكذا النَّصُّ كلّه في الترتيب:

1- (عَادَتُكَ الْإِحْسَانُ إِلَى الْمُسِيئِينَ، وَسُنَّتُكَ الْإِيقَاءُ عَلَى الْمُعْتَدِينَ) ... (إثبات). أمر ظاهر بين للعموم.

2- (لَقَدْ عَزَّتْهُمْ أَنَانُكَ عَنِ الرَّجُوعِ، وَصَدَّهُمْ إِمَهَالُكَ عَنِ النَّزُوعِ) ... (إثبات). وهو أمر ظهر للإنسان من نفسه الأمانة بالسوء مع حركة الشيطان الرجيم.

3- (إِنَّمَا تَأْتَيْتَ بِهِمْ لِيَفِيئُوا إِلَى أَمْرِكَ، وَأَمَهَلْتَهُمْ ثِقَةً بِدَوَامِ مُلْكِكَ) ... - وهو مطلبنا- (إثبات) في المستوى العمودي الفوقي من الخطاب، من دون {نفي}، أمّا مع رؤية الخطّ الأفقي الإنساني، ففيه (نفي) قد رفع توهمًا كان متصورًا من النقطة (2)، في توكيد الحكم وتقوية مضمونه، ليس غير ذلك.

وبنى من التركيب نتيجة كلىّة على أساس بنية الشكل القصري بـ (إنّما) وفاعليتها الدلالية في الاستخدام بوصفها قاعدة مكوّنة من المعاني المتقدّمة، نتيجة كلىّة هي ذيل النصّ نفسه، قوله "عليه السلام":

4- ((فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ خَتَمَتْ لَهُ بِهَا، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ خَدَلَتْهُ لَهَا، كُلُّهُمْ صَائِرُونَ إِلَى حُكْمِكَ وَأُمُورُهُمْ آئِلَةٌ إِلَى أَمْرِكَ،...))⁽⁶⁴⁾.

لقد أنهت وضعيّة (إنّما) القصد البلاغيّ في النَّصِّ إلى منتهاه، وبلغت أقصى مداه في الأدب من دون ذكر الطرف المقابل في المفهوم؛ لأنّه لا يوازي المذكور في الصراحة على بيانه في الرحمة واللفظ الإلهي.

ومن هنا، نشعر أنّ السياق لو لوحظت فيه المشاهدة الحياتية - وهي ليست بعيدة عنه - والسلوك الإنساني، لوجدنا فيه (في النَّصِّ) دلالة أخرى يوحي بها

التركيب، ويشير إلى ما يقتضيه مؤداه، وهي دلالة التعريض بهذه النفس الأمارة بالسوء، إلا ما رحم ربي، وتوبيخها لعدم رجوعها ونزوعها وكفها عن المعاصي والآثام، وشاهده في ذلك مقولة النص الثاني: (وَإِنَّمَا أُوبِخُ بِهَذَا نَفْسِي طَمَعًا فِي رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلَاحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ، وَرَجَاءٌ لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَاكُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ) في حيز الواقع الإنساني بوصف هذه النصوص رسائل للخطاب الجماعي في الوعظ والإرشاد في جانب معين ممكن إدراكه في ملحوظ آخر، ...

فالقصر فيه تلويح بما هو اقتضاء الكلام في أن هذه الأناة الإلهية، والانتظار الرباني الرحيم، وعدم معاجلته سبحانه، في عقوبتك أيها العبد العاصي، هو رحمة بك منه سبحانه، وتفضلاً منه عليك وحبّه للعفو عنك (وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ كَرَمِي عَلَيْكَ بَلْ تَأْنِيًا مِنْكَ لِي، وَتَفَضُّلاً مِنْكَ عَلَيَّ، لِأَنَّ أُرْتِدَعَ عَنْ مَعْصِيَتِكَ الْمُسْخِطَةِ وَأُفْلَعَ عَنْ سَيِّئَاتِي الْمُخْلَقَةِ وَإِنَّ عَفْوَكَ عَنِّي أَحَبُّ إِلَيْكَ مِنْ عُقُوبَتِي،...)، إذن، متى يكون منك - أيها العبد استجابة؟ ومتى يكون منك ردع للتي هي أعدى أعدائك بين جنبيك؟!...

وكأنّي في الخطاب ينزل النفس العارفة من فرط غرورها وتكبرها وعدم مسابقة الزمن في الطاعة والنزوع، منزلة الجاهلة في الحكم بذلك الأمر البين الظاهر، فيأتي التوكيد ببنية تفيد ما تقدّم من الدلالة، وليس لها من دونها مسلك آخر في التعبير، وهي فاعلية (إنّما) وسلوكها الوظيفي المتنفّذ في تأدية القصد في سياقات بعيدة، أو قريبة عن القصة التي في الدعاء.

وأما في التركيب الأول ((إِنَّمَا أُوبِخُ بِهَذَا نَفْسِي طَمَعًا فِي رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلَاحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ، وَرَجَاءٌ لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَاكُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ))، فقد قصر التوبيخ بذلك التعداد في تراكم الذنوب، وكثرة الخطايا على مبعدها من الإحصاء عنده، بسبب مبعثه الطمع في رأفته، والرجاء في رحمته، عزّ وجلّ، على (النفس) في خصوصها الذاتي (الداعي نفسه)، كلاً وجنساً، في عمومها الإنساني، قصراً حقيقياً في مبالغته التحقيقية على واقع الأمر وشأن الحال، مع عدم رؤية سواها في المقام؛ لأنّها ليست منظورة في خلجات نفسٍ بفكر طالب واعٍ، أو قلب مريد داعٍ، بعد ما ذكر من النقصير وعدد

بالاعتراف والإقرار من الذنوب، والأفعال المخلقة في حقّه، جلّ وعلا، وخصّصه بها، خلافاً لمقول: إنّ ((توجيهه إلى المفعول لأجله، أعني طمعاً، على معنى ما أوبخ بهذا نفسي إلا طمعاً. وأما توجهه إلى قيد الفعل أو إلى المفعول به فلا يصحّ، إذ ليس الغرض ما أوبخ نفسي إلا بهذا لا بغيره، ولا ما أوبخ بهذا إلا نفسي لا غيرها))⁽⁶⁵⁾.

والدليل على ذلك التّخصيص - في أيّسره - منطقيّة الوجوب القاعدي في التّرتيب الأفقي، في القصد البلاغيّ الذي يتّخذة ركنا البنية القصريّة: المقصور والمقصور عليه، فالأول ما يلي الأداة مباشرة، أمّا الثاني، فهو ما وجب أن يكون مؤخراً عنها، عموماً في مستوى الوضع، وعلى ذلك تكون (النفس) هي المقصور عليه، هنا؛ لمقاصد، وهو ما ينسجم ورؤية الاختصاص فيما تتضمنه (إنّما)، من (النّفي والاستثناء)، والشّكل في البنيتين: (إنّما أوبخ بهذا نفسي؛...)، (ما أوبخ بهذا إلا نفسي؛...) (والمخصوص به وهو (النّفس)، والمفهوم (النّفي)، في الممكن، من التّركيبين واحد في كلّ منهما في البنية العميقة مع اختلاف الدّلالة والمؤدّي القصريّ في سطحهما، صياغة وشكلاً، قطعاً.

وإذا تفرّر أنّ (النفس) قد وقعت مؤخّرة بعد الأداة (إلا)، وعلى ما في التّضمّن منها لـ(إنّما)، تعينت (النّفس) أن تكون هي المقصور عليه؛ ((لاستحالة أن يحدث معنى الحرف في الكلمة قبل أن يجيء الحرف))⁽⁶⁶⁾. ولأنّ القصر أثر من آثار (("إلا" وأثر الحرف لا يحصل إلاّ بعده، ولا يكون حاصله قبله فالحصر إنّما يتناول ما بعد "إلا"))⁽⁶⁷⁾.

وقد يُقال: إنّ المفعول لأجله (طمعاً، رجاءً)، وقد وقع مؤخّراً، مناسباً في المستوى العميق لوقوع (النفس) تالياً لها، لماذا لا يكون مقصوراً عليه، غير النّفس؟. والجواب عنه، وضعاً ودلالةً، أنّ المفعول له واقع في وظيفة ما له في تحليل خاصّ للحدث بعد قضية الإسناد (الحكم)، أمّا معناه، فقد يقع ما قبل الحدث - في بعض أنواعه⁽⁶⁸⁾ - وهو هنا متحقّق ومتصوّر قبل الحدث، وإن كان متأخراً عنه في التلقّظ، والإسناد، لأنّه علّة غائيّة له ومبعث حصوله، لا أنّه هو المقصور عليه.

ثمّ كيف يكون منا أن نتصوّر في التّركيب أنّ التّوبيخَ النّفسي مقصور على الطّمع،... بمعنى: ما أوبّخ نفسي إلا طمعاً،...؟! وكأنّ النّفس هنا لا توبّخ، ولا تحاسب، ولا تعنّف ولا تردع إلا لهذا الغرض دون غيره من الأهداف التربوية الأخرى،... على حين أنّ نوعية التّوبيخ في المفترض السلوكي في مسالك العرفان الرّباني واجبة بعلّة في طمع ورجاء أم بسواهما.

وعلى ذلك يكون القصر واقع على النفس، من دون مفهوم لملحظ غيرها في الطّلب العبادي، أي: أنّ القصر حاصل بتخصيصه على (النفس) المفعول به دون سواها من المقيدات الأخرى؛ لغرض في دلالة هامشيّة في الظّرف السياقيّ، وهي إظهار مزيد من الضعف والتذلل والاستحقار...

وبحرف آخر نقول: إنّ تخصيص الإطلاق (التّوبيخ) في المطلق من ذلك التعدد وعدم الإحصاء الذنبي، المقيد بالمقصور عليه، (النفس) كأنّه قصر مطلق على تقييده بالمفعول به، قائم على مرتكز الرغبة قبل تكوّن مضمونه الإسناديّ وتخصيصه الدّلالّي في الطّمع والرجاء، المفعوليّة من أجلها، لا على أنّه مقصور عليه؛ لأنّه علّته الغائيّة الحاملة على إنشاء التّركيب، ومبعث فكرته القصريّة.

ويبقى في خلدنا خاطر أنّ بنية الجارّ والمجرور (بهذا) في التّركيب على سعته وعظمتها بإنزال الكبير البعيد (الذنوب التي اقترفت) منزلة القريب من النّفس لشدة الالتصاق بها، قد أعطت في التّقديم مذاقاً دلاليّاً، وحلاوة معنوية لم تكن مستذاقة ما لو كانت على غير ما جاءت عليه. فلو قال: إنّما أوبّخ نفسي بهذا،.. وقدم القيد المفرد المفعول (النفس) على المركّب الجارّ والمجرور (بهذا)، لكانت الإشارة مقصوراً عليه، والتّخصيص مبنياً على السببيّة في سبب التّوبيخ، لا على المسبّب له - وهو النّفس - بوساطة الخطايا والذنوب - على الرّغم من أنّ الحديث - هنا - هو النّفس، وما فعل القصر فيها - أي: أنّ التّوبيخ النّفسيّ بهذه الذنوب مقصور على سببها، لا بشيء أو سبب آخر... وإذا لم يكن ف (النّفس الجنوح) والحالة هذه لا توبّخ،... كيف ذلك وقوله تعالى: ((وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجَمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي

عَفُورٌ رَحِيمٌ))⁽⁶⁹⁾، أو قوله "عليه السلام"، في مناجاة الشاكين: ((إلهي إليك أشكو نفساً بالسوء أمانةً، وإلى الخطيئة مبادرةً، وبمعاصيك مولةً، ولسخطك متعرضةً، تسلك بي مسالك المهالك، وتجعلني عندك أهون هالك، كثيرة العلل طويلاً الأمل، إن مسها الشر تجزع، وإن مسها الخير تمنع، ميالة إلى اللب واللهو، مملوءة بالغفلة والسهو، تسرع بي إلى الحوبة، وتسوفني بالثوبة))⁽⁷⁰⁾.

لا بل قد يفهم من النفي الضمني، على فرض وجوده، في كون عدمه يوجب لها عدم التوبيخ، بل ما تستحق من المثوبة والجزاء الحسن،... إن ذلك لا يمكن أن يُتصور في سياق دعاء، الغرض منه إظهار نوع من الضعف والتذلل، وعدم القدرة على إحصاء الخطايا والذنوب؛ لكثرتها،... والشعور بعظمة الخالق بمنه، ونفضله وتكرمه بالعمو والرحمة... بل أتى يمكن لنا أن نتصور ما هي عليه من الاستحقاق، في قوله "عليه السلام" في ذيل النص، من الدعاء نفسه ((يا إلهي لو بكيت إليك حتى تسقط أشقار عيني، وانتحبت حتى يقطع صوتي، وقمت لك حتى تنتشر قدمي، وركعت لك حتى ينخلع صلبي، وسجدت لك حتى تنفقا حدقتاي، وأكلت تراب الأرض طول عمري، وشربت ماء الرماد أجز دهرني وذكرتك في خلل ذلك حتى يكيل لساني ثم لم أرفع طرفي إلى آفاق السماء استحياء منك ما استوجببت بذلك محو سيئة واحدة من سيئاتي، وإن كنت تغفر لي حين أستوجب مغفرتك وتغفو عني حين أستحق عفوك فإن ذلك غير واجب لي باستحقاق، ولا أنا أهل له باستيجاب إذ كان جزائي منك في أول ما عصيتك النار؛ فإن تُعذبني، فأنت غير ظالم لي))⁽⁷¹⁾.

فالتركيب، إذن، تخصيصه متفاعل من مكونين: نحوي في مبدئه، وبلاغي في قصره، وتحولته الداخلي، تقديماً وتأخيراً، في الجار والمجرور على المفعول به، منتج لمبتغى قصده الدلالي، كما تقدم.

وبعد، فأقول: إن النص بما يحمل من بعد لمرام في ثنائية الخطاب، مستند إلى ((أنت المولى، وأنا العبد،... أنت الخالق وأنا المخلوق،...))⁽⁷²⁾، في إظهار رحمة الرب الكريم، ولطفه العميم، سبحانه، مقارنة بفعل الإنسان (العبد) العاصي المشين، عبارة

عن منظومة لسلسلة فكرية في مقولة الاستفهام، في تساؤل متصور، ضمناً (لماذا)، من بنية ظاهره، والحرف (إنّما) فيه الفاعل الدلالي في الإجابة عنها علانية وبيانياً، مع اختزال تفصيل متقدّم وإجماله بالإشارة، أي: أنّ النَّصَّ كَلَّه في سياقه بدلالة التّذليل والتّوبيخ النفسي، مفاده في المفهوم مع عمق مستواه الباطني، في درجات التّساؤل: لماذا تسبّح؟. أظهر التّعظيم للربّ سبحانه، وأوبّخ بذلك جموح نفسي بتعداد ذنبي، ظاهراً وباطناً، والاعتراف بجرمي. ولماذا يزداد التّعجب منك؟. أعرّض بنفسي، وأشدّ عليها للتّوبة، وأبيّن لها حكمة خالقي في تأنيه، وعدم معاجلته لها بالانتقام، وأشهد أنّ عفوّه سبحانه، أحبّ إليه من عذابها؛ لأنّه رحيم بي، وليس لي كرامة عليه، بل هو فضل عليّ منه سبحانه. ولماذا تعدّد من الذّنوب؟ وهل تستطيع...؟!.

وبعد كلّ هذا الجدل، في فرض من مستواه الأفقي، ويلمحظ الباطن، تأتي فاعلية الجواب الدلالي بـ (وإنّما أوبّخ بهذا نفسي؛...) من دعائه "عليه السلام"؛ لتوكّد الأجوبة الضمنية في الظهور وبعلائية، ثمّ تتضمّن، وهي في التّركيب، أيضاً، سؤال علّة الإنشاء الإسناديّ المقيد بالمفعولية (النفس) في فاعليتها البلاغية في بنية الإسناد القصريّ: لماذا تُفصر التّوبيخ على النفس؟. فيأتي سبب متّصور قبلها في الجواب يحيط بسياق النَّصَّ كَلَّه، من أوّله إلى آخره: (طَمَعاً فِي رَأْفَتِكَ الَّتِي بِهَا صَلاَحُ أَمْرِ الْمُذْنِبِينَ، وَرَجَاءً لِرَحْمَتِكَ الَّتِي بِهَا فَكَاكُ رِقَابِ الْخَاطِئِينَ)، أي: في تحصيل المطلوب الغائيّ، المفعول له (طمعاً) في العاجل، و(رجاءً) في الآجل، من ذلك القصر على النفس الإمارة بالسّوء إلاّ ما رحم ربّي، تعالى شأنه.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإتيقان في علوم القرآن، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت 911هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، القاهرة، (د، ت).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التّوّاب، ط1، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، 1418هـ-1998م.
- الأزهية في علم الحروف؛ الهروي (علي بن محمد النحوي، ت 415هـ)، تح: عبد المعين الملوحي، 1971هـ.
- الإشارات والتتبيهات في علم البلاغة؛ الجرجاني (ركن الدين محمد بن علي، ت 729هـ)، علّق عليه، ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2002م.
- الأشباه والنظائر في النحو؛ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت 911هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ، 2001م.
- أصول الفقه؛ تأليف: الشيخ محمد رضا المظفر، ط 3، بغداد، 1971م.
- الأصول في النحو؛ ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل النحوي، ت 316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، 1420هـ، 1999م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت 761هـ)، تح: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2004م.

- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (مُحمّد بن عبد الرحمن، ت 739هـ)، تحقيق وتعليق: لجنة من أساتذة كليّة اللّغة العربيّة بالجامع الأزهر، مطبعة السنّة المحمديّة، القاهرة، (د، ت).
- البحث النَّحويّ عند الأصوليّين، تأليف: د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد، بغداد، 1980م.
- البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي (بدر الدين مُحمّد بن عبد الله، ت 794هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكُتب العلميّة، بيروت - لبنان، 1408هـ - 1988م.
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، ابن الزمكاني، ت 651هـ، تح: د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1964م.
- التّراكيب النَّحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر الجرجاني؛ تأليف: د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، المملكة السعودية، (د. ت).
- التّصوّر اللغويّ عندّ الأصوليّين؛ تأليف: د. السيد أحمد عبد الغفار، ط1، دار المعرفة الجامعة، 1981م.
- الجنى الداني في حروف المعاني؛ المرادي (الحسن بن القاسم المرادي، ت 749هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، أ. مُحمّد نديم فاضل، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1992م.
- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصّبّان (أبو العرفان مُحمّد بن عليّ، ت 1206هـ)، تح: مُحمّد بن الجميل، ط 1، مكتبة الصفا، القاهرة، 1423هـ، 2002م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن، ت 474هـ)، تح: السّيّد مُحمّد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت - لبنان، 1402هـ - 1981م.
- رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين (صلوات الله عليه)؛ تأليف: السيد علي خان المدني الشيرازي، ت 1120هـ، تح: السّيّد محسن الحسيني الأميني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن النّاطم (أبو عبد الله بدر الدين مُحمّد بن مُحمّد بن مالك، ت 686هـ)، تح: مُحمّد باسل عيون السود، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2000م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (نور الدين علي بن محمد الأشموني، ت 900هـ)، تح: مُحمّد بن الجميل، ط: 1، مكتبة الصفا، القاهرة، 1423هـ، 2002م.

- شرح التسهيل، ابن مالك (أبو عبد الله مُحَمَّد جمال الدين، 600-672هـ)، تح: عبد الرحمن السيّد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2005م.
- شرح جمل الزجاجة (الشرح الكبير): ابن عصفور الإشبيلي، ت 669هـ، قدم له ووضع حواشيه: فوّاز الشّعار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، 1419هـ-1998م.
- شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب؛ ابن هشام الأنصاري (أبو مُحَمَّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف، ت 761هـ)، تح: محيي الدين عبد الحميد، ط8، مطبعة السعادة، القاهرة، 1380هـ-1960م.
- شرح الكافية في النّحو، لابن الحاجب (جمال الدّين أبي عمرو عثمان بن عمر، ت 646هـ)، شرحه رضيّ الدين الاسترآبادي (مُحمّد بن الحسن، ت 686هـ)، وضع هوامشه: د. أميل يعقوب؛ ط 1، مؤسسة التّاريخ العربي، بيروت، لبنان، 1427هـ، 2006م.
- شرح المفصل للزمخشري (ت 538هـ)، ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين بن عليّ، ت 643هـ)، عالم الكُتب، بيروت، (د، ت).
- شروح التلخيص، مجموعة من الشّروح على تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، ت 739هـ، وهي: عروس الأفراح، بهاء الدّين السبكي، ومواهب الفتح؛ أبو يعقوب المغربي، والمختصر لسعد الدين التّفّازاني، وحاشية الدسوقي على شرح المختصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر، (د، ت).
- الصّحيفة السّجّاديّة الكاملة، الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين (عليهما السّلام)، تحقيق وتنسيق: عليّ أنصاريان، ط1، دمشق، 1419هـ - 1999م.
- الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ابن حمزة العلويّ اليمنيّ (يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم، ت 749هـ)، مراجعة وضبط وتدقيق: مُحمّد عبد السلام شاهين؛ ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1415هـ-1995م.
- علم المعاني، دراسة بلاغيّة ونقدية لمسائل المعاني، د. بسيوني عبد الفتاح فيّود، ط2، مؤسسة المختار للنّشر والتّوزيع، دار المعالم التّفّاقية، الإحياء للنّشر والتّوزيع، 1418هـ-1998م.
- كتاب سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت 180هـ)، تح: عبد السّلام مُحمّد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، مطبعة المدنيّ، القاهرة، 1408هـ-1988م.
- لوامع الأنوار العرشية في شرح الصحيفة السجادية؛ تأليف: السيد محمد باقر الموسوي الشيرازي (ت 1240هـ)، صحّحه وقدم له: مجيد هادي زادة، ط1، مؤسسة الزهراء (عليها السلام)، التّفّاقية الدراسية، إيران.

- المطوّل، شرح تلخيص مفتاح العلوم، التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر ت 792هـ)، تح: عبد الحسين الهنداوي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2001م.
- معاني الحروف؛ الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى ت384هـ)، حققه و وخرج حواشيه، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، مكتبة الطالب الجامعي، مكّة المكرمة، 1407هـ-1986م.
- المعاني في ضوء أساليب القرآن؛ تأليف: د. عبد الفتاح لاشين، ط2، دار المعارف، مصر، 1977م.
- معاني النَّحو؛ تأليف الدكتور فاضل السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، 1987م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن، ت 911هـ)، ط1، ضبطه وصحّحه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكُتب العلميّة بيروت - لبنان، 1408هـ - 1988م.
- مغني اللبيب عن كُتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري (أبو مُحمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف، ت 761هـ)، تحقيق وتعليق: د. مازن المبارك، د. مُحمّد علي حمد الله، ط 1، مؤسسة الصّادق، طهران.
- المُغني في النَّحو؛ اليميني (أبو الخير منصور النحوي، ت680هـ)، تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق أسعد السعدي، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1999م.
- مفتاح الأصول إلى علم الأصول؛ تأليف د. أحمد كاظم البهادلي، ط1، بغداد، 1415هـ-1995م.
- مفتاح العلوم، السّكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، ت 626هـ)، ط1، تح: د. عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ-2000هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح؛ عيد القاهر الجرجاني، ت 476هـ، تح: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982م.
- المنطق؛ تأليف: الشيخ محمّد رضا المظفر، ط 3، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1388هـ.
- نحو المعاني، تأليف: د. أحمد عبد الستار الجوّاري، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، 1407هـ - 1987م.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي (ت606هـ)، تح: د. محمد بركات حمدي، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 1985م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت 911هـ)، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، القاهرة، (د، ت).

الهوامش والتعليقات:

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 138/2، و: معاني الحروف؛ الرماني: 89، الأزهية في علم الحروف؛ الهروي: 86، و: المقتصد في شرح الإيضاح؛ الجرجاني: 1/468، و: شرح المفصل؛ ابن يعيش: 54/8، و: 131/8، وما بعدها. و: شرح جمل الزجاجي؛ ابن عصفور: 1/432، و: شرح التسهيل؛ ابن مالك: 1/419، و: المغني في النحو؛ منصور اليمني: 3/211 وما بعدها، و: شرح الكافية؛ الرضي: 4/276، و: شرح ابن الناظم: 124، و: الجنى الداني؛ المرادي: 395، و: ارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: 3/1284، و: مغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: 1/403، و: أوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: 1/310-313، و: شرح شذور الذهب؛ ابن هشام الأنصاري: 279، و: شرح الأشموني: 1/443، و: الأشباه والنظائر؛ السيوطي: 4/142، ما بعدها، و: همع الهوامع: 1/518-521، و: حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: 1/443.

(2) التراكيب النّحوية؛ عبد الفتاح لاشين: 112.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: 3/1284، و: مغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: 1/403، و: عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص): 2/192، و: همع الهوامع: 1/521، و: حاشية الصّبّان: 1/443.

(4) ينظر: دلائل الإعجاز؛ عبد القاهر الجرجاني: 252، و: الإيضاح في علوم البلاغة؛ القزويني: 1/121، و: شروح التلخيص: 2/191، و: الطراز؛ العلوي: 298، و: الإتقان في علوم القرآن؛ السيوطي: 3/109.

(5) ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيش: 8/131، و: شرح جمل الزجاجي؛ ابن عصفور: 1/432. و: المغني في النحو؛ اليمني: 3/212، و: شرح الكافية؛ الرضي: 4/276، و: ارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: 3/1284، و: مغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: 1/403، و: همع الهوامع: 1/521.

(6) سورة النساء: 171.

- (7) همع الهوامع: 521/1. قال أبو حيان الأندلسي (ت745هـ): ((ما) من (إنما) لم تغير شيئاً من مدلولها الذي كان قبل لحوق (ما) خلافاً لمن ادعى أنها أفادت الحصر فيما دخلت عليه (إنما))) ارتشاف الضرب؛: 1285/3، وينظر: الجنى الداني؛ المرادي: 395، و: مغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: 404/1.
- (8) ينظر: نحو المعاني؛ عبد الستار الجواري: 134.
- (9) أنكر ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) معنى نسبة الرأي: " (ما) نافية من (إنما) "، لأبي علي الفارسي، فقال: ((لم يقل الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال في الشيرازيات: إن العرب عاملوا إنما معاملة النفي وإلا ...)) مغني اللبيب: 407/1.
- (10) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: 443/1.
- (11) عروس الأفراح؛ السبكي (ضمن شروح التلخيص): 193 / 2.
- (12) المصدر نفسه: 192/2-193.
- (13) المصدر نفسه: 205/2.
- (14) دلائل الإعجاز: 202.
- (15) ينظر: الإتقان في علوم القرآن؛ السيوطي: 59/3، و: أصول الفقه؛ محمد رضا المظفر: 109/1، و: مفتاح الأصول إلى علم الأصول؛ أحمد البهادلي: 310/1، وما بعدها، و: التّصوّر اللغوي عند الأصوليين؛ أحمد عبد الغفار: 137، و: البحث النّحوي عند الأصوليين؛ مصطفى جمال الدين: 276.
- (16) ينظر: مفتاح العلوم؛ السكاكي: 402-403، و: التبيان؛ ابن الزمكاني: 64، و: الإشارات والتنبيهات؛ الجرجاني: 80، و: الطراز؛ العلوي: 298، و: الإيضاح في علوم البلاغة؛ القزويني: 121/1، و: شروح التلخيص: 191/2، و: الجنى الداني؛ المرادي: 496، و: الأشباه والنظائر؛ السيوطي: 142/4-145، و: الإتقان في علوم القرآن؛ السيوطي: 109/3.
- (17) سورة النحل: 115.
- (18) الإتقان في علوم القرآن؛ السيوطي: 109/3.
- (19) الإيضاح في علوم البلاغة؛ القزويني: 122/1.
- (20) ديوان الفرزدق: 153/2.
- (21) ينظر: دلائل الإعجاز: 252، وما بعدها. و: نهاية الإيجاز؛ الرازي: 182، و: مفتاح العلوم؛ السكاكي: 407، و: الإشارات والتنبيهات؛ الجرجاني: 82، و: الإيضاح في علوم البلاغة؛

- القزويني: 122/1، و: الطراز؛ العلوي: 292، و: شروح التلخيص: 114 / 2، و: المطول؛ التفتازاني: 397،
- (22) دلائل الإعجاز: 254.
- (23) سورة الأنعام: 36.
- (24) سورة النازعات: 45.
- (25) دلائل الإعجاز: 255.
- (26) المصدر نفسه: 255.
- (27) المصدر نفسه: 255.
- (28) المصدر نفسه: 258.
- (29) ينظر: المطول؛ التفتازاني: 400، و: المعاني في ضوء أساليب القرآن؛ عبد الفتاح لاشين: 272.
- (30) ينظر: دلائل الإعجاز: 258. و: نهاية الإيجاز: 184، و: الإشارات والتنبيهات؛ الجرجاني: 86.
- (31) قالوا في معنى التعريض: هو الكلام الذي يستعمل في معنى ليلوح بغيره أي: ليفهم منه معنى آخر لا ظاهره، والمعنى الآخر أهم كون المخاطب جاهلاً به مصرّاً على إنكاره. ينظر: مواهب المفتاح؛ المغربي: 223 / 2، و: حاشية الدسوقي على شرح تلخيص التفتازاني: (ضمن شروح التلخيص): 223 / 2.
- (32) المعاني في ضوء أساليب القرآن: عبد الفتاح لاشين: 274.
- (33) سورة الرعد: 19. و: سورة الزمر: 9.
- (34) سورة النازعات: 45.
- (35) سورة فاطر: 18.
- (36) دلائل الإعجاز: 272.
- (37) المصدر نفسه: 272.
- (38) دلائل الإعجاز: 272.
- (39) المصدر نفسه: 272.
- (40) سورة البقرة: 11.
- (41) سورة البقرة: 12.

- (42) دلائل الإعجاز: 274، وينظر: نهاية الإيجاز: 182، و: مفتاح العلوم: 408.
- (43) علم المعاني؛ بسبوني عبد الفتاح: 279.
- (44) ينظر: البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: 329/2.
- (45) ينظر: الصحيفة السجادية: 36، 70، 182، 207.
- (46) المصدر نفسه: 36.
- (47) المصدر نفسه: 207.
- (48) المصدر نفسه: 70.
- (49) المصدر نفسه: 182.
- (50) المنطق؛ المظفر: 52.
- (51) الصحيفة السجادية: 36.
- (52) المصدر نفسه: 207.
- (53) ينظر: نهاية الإيجاز؛ الرازي: 75، و: الإيضاح في علوم البلاغة؛ القزويني: 99/1، و: الطراز؛ العلوي: 217.
- (54) ينظر: لوامع الأنوار العرشية؛ محمّد الشيرازي: 535/1.
- (55) المصدر نفسه: 207.
- (56) المصدر نفسه: 207.
- (57) ينظر: شرح الكافية؛ الرضي: 163/4.
- (58) الصحيفة السجادية: 70.
- (59) المصدر نفسه: 182.
- (60) المصدر نفسه: 182.
- (61) لقد قمت بإجراء التحليل على وفق النّصّ وسياقه ككلّ؛ لبيان الغرض الدلاليّ، إذ ليس لي أن أقطع التركيب منه بوصفه وحدة مستقلة عن مكوناته الأخرى، ولاسيّما سياقه التي ولدت منه فيه.
- (62) رياض السالكين؛ علي المدني: 224/6.
- (63) المصدر نفسه: 224/6.
- (64) الصحيفة السجادية: 182.
- (65) رياض السالكين؛ علي المدني: 150/3.

(66) دلائل الإعجاز: 83.

(67) الطراز؛ العلوي: 304.

(68) ينظر: شرح الكافية؛ الرضي: 369/1، و: معاني النحو: 657/2.

(69) سورة يوسف: 53.

(70) الصحيفة السجادية: 255-256.

(71) المصدر نفسه: 70-71.

(72) المصدر نفسه: 240.